

البناء

المجلس يشترع بعيداً من الضغوط والاصطفافات السياسية



محادثة جانبية بين كنعان وديب



جانب من الحضور في الجلسة



بري مترشداً للجلسة

« على لبنان عام 2006، أفضل حالاً، فيعد أخذ ورد استمر قرابة الساعة لم يصدق الاقتراح إلا بعد أن سجل في المحضر عبارة لا تخضع الأبنية التي تهدمت كلياً أو جزئياً من جراء العدوان الإسرائيلي من دون سواها لأحكام استثنائية... ولا يعني ذلك السماح في الاعتداء على حقوق الغير.

الأوراق الواردة

وكانت الجلسة قد بدأت بالاستماع إلى مداخلات النواب ضمن الأوراق الواردة، فتحدث النائب أنطوان زهرا عن معاناة المواطنين عند الدخول إلى العاصمة بيروت لجهة المطار والمرافق والإدارات، وتطرق إلى موضوع الناخبين السوريين، وسأل: كيف سنحل قضيتهم؟ ودعا إلى ضبط حركتهم، وتحدث عن النية لإقرار مرسوم النفط، داعياً إلى ألا يستسهل أحد الصفقات المغلفة، وطالب بإضفاء المسيحية في هذا الموضوع منبهاً بأن لا تحصل عمليات مشوهة كهذه. وأثار النائب عاصم عراجي هوماً إثنائية في منطقة البقاع، وطالب النائب سامي الجميل بإقرار التصويت الإلكتروني في الجلسة.

2007/7/18 لوظيفة أستاذ تعليم ثانوي في المدارس الرسمية، ليستقط العالي، دار نقاش دام أكثر من نصف ساعة، حول دور الجامعة اللبنانية في مشروع نظام التعليم العالي حيث سعى النائب على فياض إلى تعزيز دور الجامعة اللبنانية في الهيئات الناظمة، إلا أنه بنتيجة الأمر، أصّر النائب على تمرير المشروع كما هو، ما استدعى تحفظاً منه، معتبراً أن خلا جوهرياً يعاني منه المشروع الذي يقلل دور المؤسسات الخاصة ويهشّ دور الجامعة اللبنانية، وقد أعلن النائب نقولاً فتوش تأييده لفياض.

في موازاة ذلك، صدّق المجلس النيابي أمس 22 مشروعاً واقتراح قانون، فيما أرحباً البتّ بمشروع إعفاء كل طائفة معترف بها في لبنان والأشخاص المعنويين التابعين لها من الضرائب والرسوم، ليصار إلى دمجها بمشروع آخر، واستعمل وزير التربية والتعليم العالي إلياس بو صعب 3 أسابيع لدرس اقتراح القانون المعجل المكرر المتعلق باصول التعيين في وظيفة أستاذ تعليم ثانوي في المدارس الرسمية، وتعيين جميع الناجحين في المباراة المفتوحة التي أجريت عام 2008 وفقاً للمرسوم رقم 537 تاريخ

التعليم العالي

أسيرة الرجل، ونحن في اللجنة الفرعية المختصة لبحث هذا القانون وضعت صورنا كأعضاء للجنة على وسائل النقل التي تجول المناطق كجزء من عملية التخويف التي مورست علينا في اللجنة»، هنا قاطعه الرئيس بري قائلاً: «ابحث عن غسان مخيبر هو وراء هذه الأمور»، فرّد مخيبر: «معل حق»، فتابع عمار: «المرأة هي أم المجتمع ونحن مع هذا القانون وكل ما ناقشناه كان استحضاراً للدستور وللحفاظ على النسيج المجتمعي... نحن نطالب الجمعيات النسائية التي عفتنا بقانون يمنع تعنيف الرجال»، مداخلتة النائب عمار التي صفق لها الحاضرون لم تشف غليل جمعية كفى، التي اعتبرت أنّ القانون كما أقر لا يؤمّن الحماية للمرأة، وأن تكفل التغيير والإصلاح الذي تبني الملاحظات التي وضعتها الجمعية، تراجع عنها، ولم يقدم أي مداخلتة أو اعتراض على غرار المشاريع الأخرى، فالنرم النائب سيمون أبي رميا الصمت عندما طلب منه الرئيس بري التوقف عن الكلام لأنّ المشروع صديق، كذلك لم تأخذ فائز أبو شقرا من لجنة «كفى عنف»، كلام النائب سترديداً جمجم «أنّ الرئيس بري لم يسمح لها بالكلام»، على حمل الجرد، واعتبرت أنّ ما جرى سيناريو مرسوم من قبل الكتل النيابية، ليتمّ المشروع كما هو، إلا أنّ ذلك لم يمرّ مرور الكرام عند الجمعية التي ستحتفل النواب 71 الموقعين على العريضة مسؤولة «كديهم»، وأعدت إياهم بأنّ صورهم لن يقتصر إصدارها هذه المرة على الباصات، بل سيعدّ ذلك.

تّم تكليف لجنة من النواب: إبراهيم كنعان، جورج عدوان، سامي الجميل، علي عمار، علي بزّي ومحمد قباني، لدرسه في مجلس النواب من خلال دمج القانون السابق مع الحالي، بما يتيح للمؤسسة خلال ستة ملاء المراكز الشاغرة عن طريق المباراة، الأمر الذي أثار استغراب الكتل النيابية في فريق 8 آذار التي أشارت إلى أنها لا تعلم لماذا الرئيس بري أقدم على ذلك، فكان بإمكانه أن يتجاهل ما صرح به النائب محمد قباني في مداخلته التي اعتبرها نواب كتلة التغيير والإصلاح سلبية جداً وعالية السقف. وعليه، فإنّ هذه اللجنة التي اجتمعت بعد ظهر أمس في ساحة النجمة، واستعرضت الاقتراحات المتداول بها، لا سيما لجهة توصيف المباراة التي ستجرى للعمال المياومين والتعويضات، اجتمعت أيضاً في أحد المقاهي إلى رئيس لجنة المتابعة للعمال المياومين وجباة الكراء لبنان مخول، على أن تواصل اجتماعاتها صباح اليوم قبيل الجلسة التي ستلتئم عند العاشرة والنصف.

وبناء على ذلك فإنّ اقتراح القانون المتعلق بالمياومين سيكون اليوم على جدول أعمال الجلسة العامة، ليصدق على غرار قانوني الإجراءات وحماية النساء من العنف الأسري، على رغم السجال الذي دار حولهما وعدم الرضى، لا سيما من جمعية كفى، على حماية المرأة من العنف الأسري. فعند طرح المشروع طلب النائب علي عمار الكلام وقال: «لا يختلف أثنان في هذه القاعة هي أنّ المرأة ربحانة وليست قهرماتة، هي ليست

يشمل غالبية القوى السياسية التي تعيش حالة من التضعف جراء الاستحقاقات الداهمة. وكان بري ترأس صباح أمس الجلسة العامة بحضور رئيس الحكومة تمام سلام والوزراء على وقع تهديد المياومين الذين اعتصموا في ساحة رياض الصلح، واقتحم عدد منهم المجلس قرابة العاشرة. فما كان من بري إلا أن ردّ على تحركه المياومين، بالتأكيد وبشكل حازم أنّ رئاسة المجلس لا تقلل أنّ تشرّع تحت التهديد، فالقانون المتعلق بالمياومين الذي وضعه الوزير سليم جريصاتي بالاتفاق مع المستثمرين والعمال ووقع عليه النواب وضع كيند أول في الجلسة التشريعية، أسفلاً للعمل العنفي الذي وقع من قبل المياومين وتوجيه الاتهامات لبعض النواب، مسمياً النائب إبراهيم كنعان.

كما توجه إلى هيئة التنسيق النقابية التي تعصم اليوم أيضاً، مشيراً إلى أنه سارح بعد نيل الحكومة الثقة إلى دعوة اللجان المشتركة إلى الاعتقاد برئاسة رئيس لجنة المزاولة النائب كنعان وليس برئاسته أو برئاسة نائبه فريد مكاري، على رغم أنّ ذلك يشكل مخالفة للنظام الداخلي، للبحث في سلسلة الرتب والرواتب، لافتاً إلى أنّ وزير المالية يتابع الموضوع، وهذا الملف بحاجة لدرس الإجراءات. وأمام السجال الذي دار حول اقتراح القانون المعجل المكرر والرسمي إلى ملء المراكز الشاغرة في مؤسسة كهرباء لبنان عن طريق مباراة مصورة بالعمال غب الطلب وجباة الكراء، أرحباً بري البحث في الموضوع إلى جلسة اليوم، بعدما

شهدت انقساماً وتبايناً في المواقف عند مناقشة مشاريع القوانين، لا سيما مشروع أساتذة التعليم الثانوي بين نواب عكار من جهة ونواب بيروت من جهة أخرى. لم يكن رئيس المجلس نبيه بري أمس مرتاحاً كعادته في إدارة الجلسات، فالهجوم الاقتصادي والصراعات السياسية والأمنية والتشريعية فضض التشريع التوافقي، ولم يأخذ التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

هدت دهام في الأول من نيسان... عاد التشريع إلى المجلس النيابي الذي تعطل منذ عام 2012. إلا أنّ هذا التشريع جاء سلفاً وسريعاً للكثير من مشاريع القوانين. غابت الاصطفافات السياسية عن ساحة النجمة، ففضل التشريع التوافقي، وبدت التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

شهدت انقساماً وتبايناً في المواقف عند مناقشة مشاريع القوانين، لا سيما مشروع أساتذة التعليم الثانوي بين نواب عكار من جهة ونواب بيروت من جهة أخرى. لم يكن رئيس المجلس نبيه بري أمس مرتاحاً كعادته في إدارة الجلسات، فالهجوم الاقتصادي والصراعات السياسية والأمنية والتشريعية فضض التشريع التوافقي، ولم يأخذ التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

هدت دهام في الأول من نيسان... عاد التشريع إلى المجلس النيابي الذي تعطل منذ عام 2012. إلا أنّ هذا التشريع جاء سلفاً وسريعاً للكثير من مشاريع القوانين. غابت الاصطفافات السياسية عن ساحة النجمة، ففضل التشريع التوافقي، وبدت التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

هدت دهام في الأول من نيسان... عاد التشريع إلى المجلس النيابي الذي تعطل منذ عام 2012. إلا أنّ هذا التشريع جاء سلفاً وسريعاً للكثير من مشاريع القوانين. غابت الاصطفافات السياسية عن ساحة النجمة، ففضل التشريع التوافقي، وبدت التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

هدت دهام في الأول من نيسان... عاد التشريع إلى المجلس النيابي الذي تعطل منذ عام 2012. إلا أنّ هذا التشريع جاء سلفاً وسريعاً للكثير من مشاريع القوانين. غابت الاصطفافات السياسية عن ساحة النجمة، ففضل التشريع التوافقي، وبدت التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

هدت دهام في الأول من نيسان... عاد التشريع إلى المجلس النيابي الذي تعطل منذ عام 2012. إلا أنّ هذا التشريع جاء سلفاً وسريعاً للكثير من مشاريع القوانين. غابت الاصطفافات السياسية عن ساحة النجمة، ففضل التشريع التوافقي، وبدت التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

هدت دهام في الأول من نيسان... عاد التشريع إلى المجلس النيابي الذي تعطل منذ عام 2012. إلا أنّ هذا التشريع جاء سلفاً وسريعاً للكثير من مشاريع القوانين. غابت الاصطفافات السياسية عن ساحة النجمة، ففضل التشريع التوافقي، وبدت التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين في الاعتبار التحالفات السياسية. غاب الانسجام بين الكتل النيابية المنضوية تحت لواء فريقتي 8 و14 آذار، وداخل الكتلة الواحدة لا سيما داخل تيار المستقبل التي

تعليقات ومشاهدات

- سترديداً جمجم مَر من جانبيها النائب حكمت ديب فما إن هَمَّ بإلقاء التحية حتى وقف النائب فتفت وأجلسه مكانه.
- تهجم النائب جمال الجراح على النائب كاظم الخير الذي طالب بإقرار اقتراح القانون المتعلق باستاذ التعليم الثانوي، قائلاً له: «يدي أخنقك».
- رفع النائب إبراهيم كنعان يده أكثر من مرة طالباً الكلام، لكن الرئيس بري لم يكن يراه، فسألته كنعان: «لماذا لا تراني دائماً يا دولة الرئيس؟» فأجابته الأخير: «ما بتتقشعش!».
- سارعت الوزيرة ديلة سبطيني إلى التساؤل لماذا شغرت «العمل»، فما كان من النائب فتوش إلا استعارة التعليق من زميله النائب علي عمار وقال:
- تحدث النائب ناجي غاريوس عند طرح مشروع القانون المتعلق بإنشاء نقابة للقائبات القانونيات في لبنان ما استدعى تعليقا من النائب نقولاً فتوش: «غاريوس خبير في البنى التحتية».
- شوهد الوزير إلياس بو صعب يجلس الى جانب النائب علي فياض الذي كان قد دعا إلى إقرار اقتراح القانون المتعلق باصول التعيين في وظيفة أستاذ التعليم الثانوي، كما شوهد يجري محادثات جانبية مع النائب حسن فضل الله.
- طالب النائب سامي الجميل بالتصويت الإلكتروني، خصوصاً مشروع العنف الأسري، أجاهه بري: «مين بيسترجي أن لا يصوت».
- أثناء جلوس النائب أحمد فتفت إلى جانب النائب

نون النسوة انتصرت ولكن...



جبران خليل جبران مقابل مبنى الإسكوا، وذلك بعد أن مُنعت من الاقتراب من مبنى المجلس. وقد حملت المعصمات لافتات تؤكد «رفض أي قانون مشؤء»، وتنبيه «من أمة تكثر فيها الطوائف وتقتل فيها القوانين»، وأنّ العنف القانوني يقضي على أسر بأكملها». كما تضمّت اللافتات دعوات إلى النواب المجتمعين في المجلس لإقرار القانون: «قبل ما تطلب صوتك للانتخابات صوت للناون». كما حملن صوراً لنساء من الضحايا المعنفات التي كتب عليها: «كان فيني كون كريستال أو فاطمة أو أمنة أو رقية أو منال».

استغرب عدم التزام البعض بإقرار السلسلة عميد التربية في «القومي» يؤكد المشاركة في الإضراب العام اليوم

انتقد عميد التربية والشباب في الحزب السوري القومي الاجتماعي عبد إلياس عباس المعاملة في إقرار سلسلة الرتب والرواتب، على رغم أنها أشيعت درسا ومناقشة، ويفترض أن تقرّ سريعاً من دون أية عراقيل، لأنها حق مشروع للمستفيدين منها، وهم شريحة واسعة وكبيرة تمثل كل الطيف اللبناني. وأشار عباس في تصريح إلى أنّ القوى السياسية كافة أجمعت على السلسلة وضرورة إقرارها، لكن ما هو مستغرب ومستهجن، تتصل بعض القوى السياسية من التزاماتها تحت وطأة الضغوط المعرّقة، وهذا أمر مرفوض وغير مبرر، وتتحمّل القوى السياسية المعرّقة مسؤولية مباشرة حيال المسنّ بحقوق الموظفين والمعلمين. وشدّد عباس على ضرورة الإسراع في الخطوات الآتية إلى إقرار السلسلة، لأن إقرارها مصلحة وطنية بامتياز، إلى جانب كونها حقاً مشروعاً للمعلمين والإداريين والعسكريين والمتقاعدين، وأكد دعم الحزب السوري القومي الاجتماعي للتحركات النقابية المطالبة بإقرار السلسلة، والمشاركة في الإضراب المقرر غداً (اليوم)، وفي كل التحركات اللاحقة حتى الوصول إلى الخواتيم المرجوة.

الاتحاد العمالي يدعم التحركات السلمية ويستعجل إقرار المطالب لمنع التصعيد

أكد الاتحاد العمالي العام ووقوفه إلى جانب عمال وموظفي القطاعات كافة، «في جميع تحركاتهم السلمية»، وطالب الحكومة والمجلس النيابي «بالإسراع في تحقيق هذه المطالب العادلة وهو السبيل الوحيد لمنع التصعيد وما يلحقه من أضرار بالاقتصاد الوطني»، وحذر «الاتحاد من فرض أي ضريبة على الفئات الشعبية أياً كان نوعها ونسبتها». وأدلى نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه أمس بتصريح قال فيه: «نتيجة للتسويف والمماطلة من قبل الحكومات المتعاقبة، اضطرّ العمال والموظفون إلى اللجوء إلى حقهم في التظاهر والاعتصام والإضراب في قطاعات مختلفة وأساسية في حياة البلد، من قطاع التعليم إلى الكهرباء إلى المرابين الجويين إلى غيرهم من الموظفين والعمال. وأضاف: «إن الاتحاد العمالي العام الذي استبشر خيراً بتشكيل حكومة جديدة بعد طول انتظار، وبعودة المقاطعين إلى جلسات المجلس النيابي، يستغرب اليوم هذا التلكؤ في إقرار الحقوق البديهية لهذه الفئات، لكن على ما يبدو أنّ الدولة تتكون قوية على أصحاب الحق من الموظفين والعمال، وعاجزة أمام نفوذ الهيئات الاقتصادية». وتابع: «إنّ الموظف والعمال في أي قطاع ليس مسؤولاً عن تخفيف أكاليف السلسلة، فهي مسؤولية السلطة وحدها وموقف أصحاب العمل بالأسف هو نفسه موقف الحكومة وبعض الأطراف النيابية من أصحاب المصالح في الحؤول دون عودة الحق إلى أصحابه. إنّ الاتحاد العمالي الذي كان من أوائل الداعمين لعمال وموظفي القطاعات كافة، يؤكد مجدداً ووقوفه إلى جانبهم في جميع تحركاتهم السلمية، ويطلب الحكومة والمجلس النيابي بالإسراع في تحقيق هذه المطالب العادلة وهو السبيل الوحيد لمنع التصعيد وما يلحقه من أضرار بالاقتصاد الوطني، ويحذر الاتحاد من فرض أي ضريبة على الفئات الشعبية أياً كان نوعها ونسبتها».

المياومون اعتصموا وهددوا بقطع الكهرباء ثم فكوا الاعتصام أملاً بإقرار القانون اليوم



من اعتصام المياومين

أعلن رئيس لجنة المياومين في مؤسسة كهرباء لبنان، لبنان مخول، فك الاعتصام، وقال: «كنا نتمنى أن يُقرّ القانون وطموحنا أن يتمّ تنقيتها في مؤسسة كهرباء لبنان. ونحن لدينا أمل في المرحلة المقبلة بأن يحصل توافق سياسي على هذا الموضوع». وكان المياومون نفذوا تحركاً أضعام مجلس النواب في ساحة النجمة أمس خلال انعقاد الجلسة التشريعية العامة، والتقى ممثلون عنهم بعض النواب لمحاولة إيجاد حل لقضيتهم. وقال معصمون في تصريحات أدلّسوا بها إنهم فقدوا ثقتهم بالمسياسيين، وأكدوا أنهم لن يتنازلوا عن حقوقهم مهما تمّ تأجيل قضيتهم في مجلس النواب. وأوضح مخول أنّ العمال لم يحصلوا على تأكيدات في شأن أيّ بند قد يُعدل داخل الهيئة العامة لمجلس النواب، محذراً من أنه إذا لم يُقرّ قانون يرضي العمال فلا كهرباء في لبنان. وكان المياومون قد هدّدوا بالدخول إلى مجلس النواب في حال عدم الاستجابة لمطالبهم، ووجه نظرم في الجلسة العامة.